الراية

جريدة سياسية اسبوعية

تصدر عن حزب التحرير

صدر العدد الأول في ذي القعدة ١٣٧٣هـ/ تموز ١٩٥٤م

إن دولة الخلافة على منهاج النبوة

ليست رغبة تستأثر بالنفوس عن هوى، بل هي فرض أوجبه اللّه على المسلمين، وأمرهم أن يقوموا به، وحذّرهم عذابه إن هم قصَّروا في أدائه. وكيف يرضون ربهم والعزة في بلادهم ليست للّه ولا لرسوله ولا للمؤمنين؟ وكيف ينجون من عذابه وهم لا يقيمون دولة تجهِّز الجيوش وتحمي الثغور، وتنفِّذ حدود اللّه، وتحكم بما أنزل اللّه؟؟!!

للتواصل مع الجريدة : info@alraiah.net +AlraiahNet/posts

جريدةالراية1954/c @ht_alrayah /rayahnewspaper

اقرأ في هذا العدد :

- التحول في المواقف الأوروبية تجاه نظام الأسد ...٢

- المعارك العسكرية مستمرة في اليمن ولا حل يلوح في الأفق ...٢

- «المستبد العادل» أمام محكمة المظالم والمحاسبة السياسية... ٣

- الجدار العازل مع الأردن: دوافع وأهداف كيان يهود ...٤

الأربعاء ٢ من ذي الحجة ١٤٣٦ هـ الموافق ١٦ أيلول/ سبتمبر ٢٠١٥ م

الرائد الذي لا يكذب أهله

العدد: ٤٣ عدد الصفحات:٤ الموقع الالكتروني: http://www.alraiah.net

كلمة العدد

المستجدات السياسية في العراق

بقلم: أحمد الخطواني

لا يمر يوم على العراق إلا وتتراكم فيه المشاكل السياسية والأمنية والإدارية، فهو ما زال يتخبط على كل المستويات، فالسياسيون الذين يقودون الحكومة عاجزون عن القيام بالأعمال الجادة لإنهاء مشاكل العراق حتى البسيطة منها، لأنّهم مرتهنون في قراراتهم للإدارة الأمريكية التي سلّمت الدولة العراقية لحكام إيران منذ الغزو الأمريكي للعراق، لذلك فهم مضطرون لأن يُراعوا الأوامر الأمريكية والمصالح الإيرانية معاً عند اتخاذهم لأي قرار.

فأمريكا وبالرغم من إنفاقها أكثر من ٤٠ مليار دولار أمريكي على تدريب الجيش العراقي إلا أنّ أداء هذا الجيش ما زال يتراجع كلمّا تلقى أسلحة جديدة وتدريبات جديدة، وسقوط مدينتي الموصل والرمادي بأيدي تنظيم الدولة كشف عن تآمر قيادات عليا في الجيش وفي الحكومة أدّى إلى ذلك السقوط. وفشل الجيش في استعادة الرمادي عدة مرات بالرغم من إعلانه أكثر من مرة عن قرب استعادتها يُشير إلى أنّ أمريكا لا تُريد له تحقيق ذلك، فأمريكا تارة تُشير إليهم بضرورة تحرير الفلوجة قبل الرمادي، وتارة ثانية بضرورة تحرير الرمادي قبل الفلوجة، وتارة ثالثة بتوزيع الجيش على مداخلهما لمحاصرتهما قبل تحريرهما، فأمريكا تخدع الجيش وتُخادعه، فتعده بتقديم المساعدات الجوية، وترسم له الخطط للتحرير، وتُمنّيه بقرب ساعة الصفر، فيصدق قادة الجيش والحكومة وعود أمريكا، ثم يتبين لهؤلاء أنّ أمريكا غير جادة، ويُدركون أنّ أمريكا لم تُقدم لهم شيئاً في تحقيق هذا الهدف، فيُصابون بإحباط شديد، ويتم افتضاح كذبهم أمام الرأي العام، ويُضطرون للكذب والتضليل وسحب وعودهم بتأويلات غير مقنعة أمام مؤيديهم.

وعندما تجد أمريكا مثلاً أنّ الجيش العراقي قد اتفق مع الحشد الشعبي على شن هجوم كاسح على الرمادي، وأنّ هذا الهجوم قد ينجح في استرداد المدينة، تتذرع أمريكا بأنّ الحشد الشعبي مدعوم من إيران، وبأنّه يثير النزعات الطائفية، وتقوم بالضغط على الحكومة لفصله وإبعاده عن الجيش، وذلك لإفشال عملية استعادة الحكومة العراقية للرمادي.

فأمريكا في الواقع لا تريد للجيش العراقي أن يستعيد منطقة الأنبار، لأنّها تعتبرها أساس الدويلة الطائفية السنية المقابلة للدويلة الشيعية الطائفية وفقاً لرؤيتها في تقسيم العراق، وبالتالي فهي في تركها للأوضاع على الأرض كما هي تسعى لرسم الحدود المستقبلية للكيانات الطائفية للعراق باستمرار الاحتراب الدموي حتى تتهيأ ظروف التقسيم، وتنضج عملية الطبخ على نار هادئة.

وقد اعترف الرئيس الأمريكي باراك أوباما بالفعل بعدم جدية أمريكا في حربها ضدّ تنظيم الدولة الإسلامية فقال بأنّه لم يتردد في القول بأنّ: «الائتلاف لا يملك استراتيجية متكاملة للحرب ضد (داعش)».

لقد كان رئيس المخابرات الأمريكية السابق مايكل هايدن واضحاً في عرض الرؤية الأمريكية لمستقبل العراق عندما شرحها فقال: «لنواجه الحقيقة، العراق لم يعد موجودًا ولا سوريا موجودة، ولبنان دولة فاشلة تقريبًا، ومن المرجح أن تكون ليبيا هكذا أيضًا، واتّفاقيات سايكس بيكو الّتي وضعت هذه الدول على الخارطة بمبادرة من القوى الأوروبية في عام ١٩١٦ لم تعكس قطّ الوقائع على الأرض، والآن تؤكّد هذه الحقائق على ذكرياتنا بطريقة عنيفة للغاية، إنّ المنطقة ستبقى في حالة عدم استقرار في السنوات العشرين أو الثلاثين القادمة ولا أعلم إلى أين نحن ذاهبون، ولكن أعتقد أن السياسة الهادفة إلى إحياء

..... التتمة على الصفحة ٣

ما هي دوافع الدول الأوروبية وخاصة ألمانيا في التعاطي مع أزمة اللاجئين؟

بقلم: أسعد منصور

هل من مخطط يتعلق بتهجير المسلمين من مناطق في سوريا وعدم العودة إليها؟ وما هي أسباب الخلاف بين الدول الأوروبية في التعاطي مع أزمة اللاجئين؟ وهل حصل تنسيق بين ألمانيا وأمريكا؟ وما هي الأهداف المادية لدول مثل ألمانيا في قبولها للاجئين باعتبار أن تلك الدول لا تقيم أي وزن لغير المنفعة المادية؟

حتى الأمس كانت ألمانيا ودول الاتحاد الأوروبي ترفض استقبال اللاجئين إلا إذا اضطرت لقبول الذين تمكنوا من الوصول إليها، وقد غرق منهم الآلاف هذه السنة، وكانت تعترضهم في عرض البحر وتسببت في غرق بعضهم، ولكن فجأة ومنذ شهر آب/أغسطس، فتحت ألمانيا أبوابها لهم وأعلنت استعدادها لقبول مئات الآلاف منهم. حتى إن سيغمار جبرائيل نائب المستشارة الألمانية قال يوم ٢٠١٥/٩/٧: «إن بإمكان ألمانيا استيعاب نحو ٥٠٠ ألف من طالبي اللجوء سنويا». فذلك يثير الاستغراب والتساؤل عما تريده ألمانيا. فأوجدت ألمانيا رأيا عاما أثرت به على كافة دول أوروبا مما اضطر كل دول أوروبا أن تتبعها في ذلك، وفتحت أبوابها لتقبل أعدادا منهم. مع العلم أن هذه الدول تعاني من أزمات اقتصادية، وتتبع سياسة التقشف في تخفيض النفقات، فأوقفت العمل بمشاريع تحتية وخدمات بلدية، وخفضت المساعدات الاجتماعية على رعاياها وكذلك معاشات التقاعد، وعملت على ترحيل اللاجئين. فهي ما زالت تعاني من تداعيات الأزمة المالية التي تفجرت عام ٢٠٠٨.

ولو كانت العوامل الديمغرافية كما يقول البعض بأنها هي الدافع الرئيس لقبول اللاجئين لقامت هذه الدول وعلى رأسها ألمانيا وأعلنت عن فتح أبواب اللجوء والهجرة للشباب المتعلمين ومن ذوي الخبرات وأبرقت إلى سفاراتها بمنح التأشيرات لهم وهم سيأتونها سنويا بمئات الآلاف من البلاد الإسلامية ومن غيرها. وهي تعاني من هذه الأزمة منذ سنين طويلة، فلا حاجة لمجيء أناس أكثرهم ليس لديهم خبرات ويحتاجون إلى سنوات حتى يتعلموا اللغة وحتى يكبر أبناؤهم ويتخرجوا من الجامعات ليصبحوا منتجين، فالقادمون ستبقى أكثريتهم لسنوات عديدة مستهلكين غير منتجين وعالة على مؤسسات المساعدات (الاجتماعية) ومكاتب العمل حيث بدأت ألمانيا تنفق المليارات عليهم.

وفي الوقت نفسه تعتمد الدول الأوروبية وخاصة ألمانيا سياسة إرجاع اللاجئين الذين أتوا من تركيا ولبنان وغيرهما، واستصدرت مؤخرا قرارا برلمانيا بإرجاع اللاجئين الذين قدموا من البوسنة والهرسك وكوسوفا والصرب لكون بلادهم أصبحت آمنة، وهؤلاء اندمجوا في المجتمع الألماني تقريبا، وولدت منهم أجيال جديدة وتربى أبناؤهم في المدارس الألمانية. ونرى ألمانيا تسفّر الطلاب الذين أنهوا دراستهم أو الذين انتهت إقاماتهم ولم يفلحوا في دراستهم وهؤلاء أفضل لها لكونهم يعرفون اللغة الألمانية ودرسوا عندها فأصبحت لديهم خبرات وصاروا قادرين على الإنتاج.

..... التتمة على الصفحة ٣

أوباما: الاستراتيجية الروسية في سوريا «آيلة إلى الفشل»!!!

وصف الرئيس الأمريكي باراك أوباما يوم الجمعة الماضي الاستراتيجية الروسية القائمة على دعم نظام بشار الأسد في سورية أنها «آيلة إلى الفشل». وقال أوباما في قاعدة «فورت ميد» العسكرية بولاية ميريلاند «نتقاسم مع روسيا الرغبة في مكافحة التطرف العنيف». وأضاف في إشارة إلى الروس «اذا كانوا مستعدين للعمل معنا ومع الدول ال٦٠ التي يتألف منها الائتلاف عندها ستكون هناك إمكانية للتوصل إلى اتفاق انتقالي سياسي في سوريا». وتابع الرئيس الأمريكي إن «الخبر السيئ هو مضي روسيا بالاعتقاد أن الأسد شخص يستحق الدعم»، واعدا بنقل رسالة واضحة إلى روسيا مفادها «لا يمكنكم المضي في اعتماد استراتيجية آيلة إلى الفشل». وقال أوباما إن الأسد شخص «مدمر لشعبه» وحوّل بلاده إلى منطقة تجذب «الجهاديين من كل المنطقة». (جريدة الحياة)

الراية: كعادة الرئيس الأمريكي ومن معه في إدارته يكذبون ويصوّرون كثيرا من الأمور على غير حقيقتها، سواء فيما يتعلق بالصراع في سوريا أوفي غيرها. فالولايات المتحدة الأمريكية، ومنذ بداية الأزمة في سوريا، جعلت خطتها في سوريا قائمة على المحافظة على عميلها بشار الأسد وأركان نظامه ومنعه من السقوط عسكريا قبل أن تهيئ البديل، ولذلك فهي سارت لتحقيق ذلك من خلال الدعم العسكري الكبير الذي تقدّمه روسيا وإيران للنظام السوري، وأيضا من خلال منع وصول أسلحة نوعية للثوار يستطيعون من خلالها قلب الطاولة على رأسها. ولطالما ردد أوباما وأركان إدارته أن الحل في سوريا سياسي وليس عسكريا، وهي كانت تماطل لكسب الوقت لتحقيق مرادها من خلال الانتصار العسكري على الفصائل المسلحة... فالولايات المتحدة تتشاور مع روسيا دائما والتوافق بينهما حاصل بشأن سوريا، والذي استجد الآن هو ذلك التراجع الكبير للنظام السوري أمام ضربات الفصائل المسلحة وهو ما جعل روسيا وبالتفاهم مع أمريكا تقوم بإرسال مزيد من الدعم العسكري للنظام السوري.

اشتباكات بين قوات «إسرائيلية» وفلسطينيين في المسجد الأقصى

اندلعت اشتباكات بعد صلاة الفجر، الأحد الماضي، بين قوات إسرائيلية وعدد من المصلين المعتكفين في المسجد القبلي في باحات المسجد الأقصى في أعقاب اقتحام هذه القوات المسجد. وقالت الشرطة إنها تطارد مشتبها بهم فلسطينيين اعتصموا داخل المسجد وأخذوا يلقون الحجارة والألعاب النارية على القوات «الإسرائيلية». وتأتي الاشتباكات قبل ساعات من بدء السنة اليهودية الجديدة. ودخل أوري أرييل وزير الزراعة «الإسرائيلي» ساحات الأقصى برفقة عدد من اليهود ما أثار غضب المصلين. كما يأتي ذلك بعد أيام من حظر جماعة «المرابطون والمرابطات» في الأقصى واعتبارهما خارجتين عن القانون. وتتزامن هذه الاشتباكات مع دعوات يمينية بالصلاة في ما يزعم اليهود أنه بقايا الهيكل. وقال الناطق باسم الشرطة، ميكي روزنفيلد، إن العملية «الإسرائيلية» كانت تهدف إلى «منع أعمال الشغب فيه». وقال وزير الأمن العام، جيرالد إردان، للصحيفة إن المكان مفتوح الآن أمام اليهود الراغبين في زيارته بمناسبة الاحتفال بالسنة اليهودية والذي يبدأ مع شروق يوم الأحد ويستمر حتى مساء الثلاثاء. (بي بي سي عربي)

الراية: إن ما يجري في فلسطين بشكل عام، وفي المسجد الأقصى بشكل خاص، من تدنيس مستمر له من قبل يهود لهو مما يدمي القلب.. فبعد مرور عقود على الاحتلال وعلى عربدة يهود لا يصدر من حكام المسلمين، سواء منهم المسمّوْن بالمعتدلين أو المسمّوْن بالممانعين إلا الشجب والاستنكار... فهل كان لكيان يهود أن يقوم، وأن يستمر في احتلاله لو كانت دولة الخلافة موجودة؟؟ ألم يأنِ للمسلمين أن يدركوا بعد كل تلك التجارب، وبعد كل تلك الطرق التي اتُّبعت في التعاطي مع قضية فلسطين أنه لا يحمي الأقصى ولا يحرر فلسطين من رجس يهود إلا دولة الخلافة الراشدة على منهاج النبوة؟؟ ألا يجب أن يدفعهم ذلك لنبذ كل الحلول التي اتُبعت في التعامل مع قضية فلسطين والتوجه للعمل لإقامة دولة الخلافة الراشدة على منهاج النبوة؟؟ ألا يجب عليهم أن يحاسبوا وينبذوا كل أولئك الذين صوّروا لأهل فلسطين أن الحل يكمن في أحد أمرين: إما الحلول السياسية التي أدت إلى ضياع فلسطين والتفريط بها، وإما طريق «المقاومة» التي استُعملت للضغط على كيان يهود للسير في الحلول السياسية التي تريدها أمريكا؟؟!! أليس بعد عقود من سلوك تلك الطريقين لا تزال فلسطين محتلة، وتحولت قضية فلسطين: في الضفة الغربية إلى تنسيق أمني مع كيان يهود مقابل كراسي حكم «لا حكم فيه»، وفي غزة إلى بحث يتعلق بفتح المعابر وإعادة إعمار وبناء مطار ومرفأ وما شاكل؟؟!! ألا يجب على كل هؤلاء أن يصارحوا أهل فلسطين بأن لا حل لقضية فلسطين، وهو تحريرها من كيان يهود، إلا بالجهاد من خلال دولة ترسل جيشا يُنسي يهود وساوس الشيطان، ولا دولة ستفعل ذلك إلا دولة الخلافة الراشدة على منهاج النبوة؟؟!!

نظرات سياسية

التحول في المواقف الأوروبية تجاه نظام الأسد

بقلم: الدكتور فرج ممدوح

يدرك المتابع للملف السوري في الآونة الأخيرة أو قل منذ شهر شباط/فبراير هذا العام مدى التحول في المواقف الأوروبية تجاه نظام الأسد، فبعد أن كانت أوروبا ترفض بشكل قطعي أي حل سياسي يكون الأسد طرفا فيه، ها هي العديد من دول أوروبا مثل إسبانيا وبريطانيا والنمسا تنتهج الآن سياسة جديدة نحو نظام الأسد من أنه جزء من الحل السياسي مع أنهم يختلفون في المدة المتبقية لذهابه حال بدء المرحلة المؤقتة في الحل السياسي المرجو.

فقد قال وزير الخارجية الإسباني خوسيه مانويل جارثيا مارجايو، في السابع من الشهر الجاري: «إن الوقت حان لبدء مفاوضات مع نظام بشار الأسد، لتجنب استغلال داعش للحرب الدائرة هناك لمواصلة تقدمه على الأرض».

وقال سباستيان كورتز وزير الخارجية النمساوي، إنه «على الدول الغربية أن تشرك الرئيس السوري، بشار الأسد، فى الحرب على تنظيم «داعش» الإرهابي خلافا لموقف أغلب الدول التى ترى أن الأسد هو المشكلة».

وأما تغير الموقف البريطاني تجاه النظام السوري، فقد رفض وزير إعلام الأسد عمران الزعبي في مقابلة نشرتها صحيفة الغارديان البريطانية الجمعة الحادي عشر من الشهر الجاري مقترحا بريطانيا بأن يقود الأسد حكومة انتقالية لمدة ستة أشهر ويترك السلطة بعدها، وذلك في إطار حل سياسي يمكن التوصل إليه لوقف الحرب ووضع حد للجوء أهل سوريا إلى أوروبا ومناطق أخرى بالعالم..

لقد بدأ هذا التغير واضحا منذ بدايات الزيارات التي كان يقوم بها المبعوث الدولي الخاص لسوريا ستيفان دي ميستورا منذ شباط هذا العام، فقد بدا في تصريحاته مقتنعا بأن الحل في سوريا يجب أن يكون الأسد جزءاً منه، فقد صرح أن: «الأسد لا يزال رئيسا وأنه جزء من الحل وأن جزءاً كبيرا من سوريا لا يزال تحت سيطرة الحكومة»، معلنا بذلك عن أمر يقدمه كحقيقة ومسلمة لا نقاش فيها وهي أن الأسد جزء من الحل وعلى الجميع أن يتعاطى مع هذا الأمر كحقيقة وواقع، وأن على الجميع أن يتراجع عن أفكاره الخاطئة المؤدية إلى وجود حل في سوريا بدون الأسد.

ولا بد أن تغير الموقف الأوروبي تجاه إيران بعد حل أزمة الملف النووي الإيراني قد عجل من بلورة فكرة المبعوث الأممي دي ميستورا عند بعض الدول الأوروبية التي كانت تربط بين الملف النووي ومقاطعة إيران وعدم إدراجها في أي حل سياسي في سوريا. أما وقد حل هذا الملف فقد رفع الحرج ويمكنهم الآن إدراج إيران كونها لاعباً أساسياً وفعالاً يقف خلف الأسد سياسيا وعسكريا منذ بدء الأزمة، وخصوصا أيضا أن إيران تلعب دورا أساسيا في العراق وفي الحرب ضد تنظيم الدولة.

إن دول أوروبا باتت تدرك الآن مدى جدية أمريكا عبر السنوات الأربع المنصرمة في دعم نظام الأسد وسماحها منذ بداية الأزمة للروس بدعم الأسد بكل ما يحتاج إليه وآخرها نية وعزم الروس على التواجد بأنفسهم في المياه والأراضي السورية مساندة مباشرة للأسد.

ويستغل دي ميستورا الحرب على تنظيم الدولة من أجل تسويق هذا الحل لأن كلا من النظام والمعارضة (المعتدلة) معنيون بإنهاء الملف السوري. وبهذا تكون المبادرة قائمة على الفكرة المشهورة التي سئمها الناس وكشف عوارها وهي فكرة الحرب على الإرهاب. وبذلك يتم تناسي وتجاهل أكثر من أربع سنوات من الإبادة والحرب والقتل والتشريد للملايين في سوريا على يد نظام الأسد المجرم، وتطوى مجازر الغوطة االكيماوية تحت التراب، بحجة الحرب على الإرهاب في سوريا. بمعنى آخر سيبنى الحل الجديد على التسوية بين المعارضة المعتدلة ونظام الأسد من أجل الوقوف معا لقتال تنظيم الدولة والنصرة.

والحقيقة أن هذه المبادرة للمبعوث الدولي للأمم المتحدة هي مبادرة تتفق بكل حيثياتها وجزئياتها مع ما تريده أمريكا تماما. فأمريكا تصرح منذ بداية الثورة أن الحل في سوريا لن يكون عسكريا وإنما سياسيا، موجهة بذلك رسالة إلى أوروبا آنذاك بأن الأسد جزء من أي حل وأن الحل سيكون سياسيا. إلا أن أوروبا حينها لم تسلم لأمريكا بهذا الأمر وكانت ترجو نسخ الملف الليبي في سوريا من أجل القضاء على عميل أمريكا الأسد ونظامه.

هناك نقطة أخيرة إضافة للنقاط السابقة تبين سبب تراجع أوروبا عن إقصاء الأسد من الحل في سوريا وهي أن تركيا قد حسمت أمرها في مقاتلة تنظيم الدولة وسمحت باستخدام أراضيها لهذه الحرب. ولذا فإن دول أوروبا تجد نفسها الآن مرغمة على إدراج الأسد في الحلول السياسية لسوريا. وإلا فإن أوروبا تخشى أن يتم إنهاء الملف السوري بمعزل عن أوروبا. وبذلك لن ينال الأوروبيون من الملف السوري إلا ألوفا مؤلفة من اللاجئين من سوريا يطرقون أبوابها.

والحقيقة أن موقف أوروبا منذ بداية الثورة ضد الأسد لم يكن ينبع عن حب للشعب السوري ولا نصرة لقضيته بل لكسر النظام السياسي الذي اعتمدت أمريكا عليه عبر عقود في صراعها مع أوروبا. وحيث إن أوروبا لم تفلح بكسره فلا بد أن تغير موقفها الآن قبل أن تخسر كل شيء في المنطقة هناك ■

المعارك العسكرية مستمرة في اليمن ولا حل يلوح في الأفق

بقلم: د. عبد الله باذيب - اليمن

أعلنت قناة بي بي سي العربية الخميس ٢٦ ذي القعدة ١٤٣٦هـ الموافق ١٠ أيلول/سبتمبر ٢٠١٥م أن جولة مفاوضات جديدة ستبدأ في العاصمة العمانية مسقط بين الحكومة اليمنية والحوثيين، برعاية الأمم المتحدة.

وقالت قناة الحدث أن بريطانيا قدمت لمجلس الأمن الدولي مسودة بيان صحفي، يبارك فيه مجلس الأمن جهود مبعوثه إسماعيل ولد الشيخ للتوصل إلى اتفاق بين طرفي النزاع في اليمن يؤدي إلى وقف إطلاق النار. ومن المنتظر أن يتم الإعلان عن ذلك البيان الصحفي فجر الجمعة عقب اجتماع مجلس الأمن في نيويورك.

وذكرت قناة الحدث أن مسودة البيان الصحفي المقدمة من بريطانيا تركز على أن المحادثات هي من أجل تطبيق القرار الأممي ٢٢١٦.

وفي الوقت ذاته أعلنت وكالات الأنباء المحلية أن ٦ آلاف مقاتل سوداني وصلوا إلى اليمن، وكانت الخارجية القطرية قد أعلنت عن إرسالها ألف مقاتل إلى الأراضي اليمنية، في حشد واضح لمعركة دخول صنعاء التي شهدت في اليومين الأخيرين طلعات جوية مكثفة لقوات ما يسمى التحالف العربي، راح ضحيتها العديد من الأبرياء من المدنيين.

بينما أعلن رئيس الأركان اليمني التابع لحكومة عبد ربه هادي أن عشرة آلاف مقاتل يمني جاهزون بكامل عتادهم لمعركة دخول صنعاء. بالإضافة إلى عشر طائرات أباتشي أرسلتها السعودية إلى مأرب المحاذية للعاصمة صنعاء.

ومن هذه التحركات نقرأ أن الحكومة اليمنية ومعها بعض دويلات الخليج ومن خلفها الحكومة البريطانية يتجهون باتجاه الضغط العسكري حول صنعاء لإحكام حصارها وتهديد الحوثيين بتحويل المعركة إلى داخل مناطقهم التي يتحصنون بها.

في الوقت الذي تحاول أمريكا فيه الحصول على وقف لإطلاق النار وجلوس الطرفين إلى طاولة مفاوضات تؤدي إلى حل سياسي، يكون فيه الحوثيون جزءاً من السلطة في اليمن.

وترى أمريكا أن التوصل لاتفاق سياسي الآن سيشكل حلاً مقبولا طالما أن الحوثيين لا زالوا يملكون قوة عسكرية على الأرض تمكنهم من إطالة أمد المعارك على غرمائهم، ويستطيعون فرض أنفسهم في التشكيل الحكومي القادم في البلاد. وفي هذا السياق انتقد بان كي مون إرسال قطر لمزيد من العسكر إلى اليمن، وقال إننا بحاجة إلى حل سياسي وليس إلى مزيد من الحشد العسكري..

إلا أن الحكومة اليمنية أعلنت يوم الأحد الماضي في بيان رفضها المشاركة في مباحثات مع جماعة الحوثي قبل إقرار تلك الجماعة بالقرار الدولي ٢٢١٦ وإبداء استعدادها لتنفيذه.

وحتى في حال حصلت اجتماعات في المستقبل القريب بين أطراف الصراع في اليمن، فإن التوصل إلى اتفاق نهائي بين الطرفين لن يكون سهلا، وقد يتطلب مراحل عدة من المفاوضات، لأن الحوثيين لا يقبلون بتوقيع عقوبات على الزعيم الحوثي وعلى المخلوع صالح، الأمر الذي ينص عليه القرار الأممي ٢٢١٦، ويطالبون بإقصاء هادي من الحل المستقبلي لليمن. ومن المتوقع أن يظل الطرفان متمترسين خلف الخنادق العسكرية لتعزيز مواقفهما التفاوضية.

والأرجح أن الحكومة اليمنية مع قوات التحالف ستستمر في معركة مأرب متوغلة صوب صنعاء مستغلة التراجع العسكري للحوثيين، حتى لو طالت المدة الزمنية لذلك، فعلى ما يبدو أن القرار بدخول صنعاء عسكريا قد اتخذ، حتى في حال حصول المفاوضات مع الحوثيين.

ويسعى الطرفان الدوليان اللذان يديران المعركة الدبلوماسية في مجلس الأمن حول اليمن، إلى استصدار قرار أممي بإدخال قوات مراقبة داخل اليمن لضمان وقف إطلاق النار، وربما سعت أمريكا لإدخال قوات إضافية تحت ذريعة إيصال المساعدات الإنسانية، وفي كل الأحوال فإن كلا الطرفين المتصارعين على اليمن - أمريكا وبريطانيا - سيحاولان الحصول على مكاسب سياسية واقتصادية وعسكرية من خلال صياغة مسودة الاتفاق النهائي بين الطرفين المحليين.

ورغم أن وقف إطلاق النار أصبح مطلبا حتميا لأهلنا في اليمن، إلا أن معاناتهم لن تنتهي بالتوصل إلى اتفاق تم التوصل إليه في دهاليز الأمم المتحدة، لأنه من المؤكد سيراعي مصالح الدول الكبرى عن طريق تعيين حكومات وقيادات يمسك بزمامها الغرب. وستستمر معاناة اليمنيين الذين لم يهنأوا بأي استقرار أو أمان منذ أن وطئت أقدام الغرب الكافر بلادهم، رغم محاولاتهم القيام بثورة تلو الثورة للاستقلال والانفكاك عن هذه التبعية، لكن خيانة القيادات القائمة في اليمن وارتباطها بالخارج، سلم مقدرات البلاد وقضاياها للغرب المستعمر، لهذا ما فتئ اليمن يعاني الأمرين رغم خيراته الكثيرة بسبب التدخل الأجنبي في حياتهم وقضاياهم.

ولن يعود اليمن سعيدا كما كان إلا إذا استلم المخلصون الواعون من أبناء الأمة قضايا البلاد وتمت معالجتها وفق مبدأ أهل اليمن وعقيدتهم وهو الإسلام العظيم، وعادت اليمن لتتبوأ مكانتها ضمن المنظومة الإسلامية جنبا إلى جنب مع إخوانهم المسلمين في أرجاء العالم الإسلامي، الذي تشهد بلدانه أيضا حراكا باتجاه التغيير الجذري، الذي يكنس نفوذ الكافر المستعمر من بلاد الإسلام، ويعيش أهله تحت راية الخلافة الإسلامية الراشدة على منهاج النبوة، التي تتوق إليها شعوب المنطقة ■

الرئيس المصري قبل استقالة حكومة محلب وكلفها بتسيير الأعمال

قرر الرئيس المصري، عبدالفتاح السيسي، تكليف شريف إسماعيل، وزير البترول في الحكومة المستقيلة، بتشكيل الحكومة الجديدة خلال أسبوع. وقبل السيسي، يوم السبت الماضي، استقالة حكومة رئيس الوزراء المصري إبراهيم محلب، وكلفها بتسيير الأعمال. وتقدم محلب باستقالة الحكومة إلى السيسي، عقب اجتماع طارئ بمقر رئاسة الوزراء. وقالت مصادر حكومية لـ«العربية نت» إن مجلس الوزراء عقد اجتماعاً بعد دقائق قليلة من لقاء محلب بالرئيس السيسي، أعلن فيه استقالة الحكومة وتقديم خطاب الاستقالة للرئيس. وأضافت المصادر أن محلب استعرض خلال اللقاء مع السيسي نتائج زيارته إلى تونس، وناقش عدداً من الملفات الداخلية. وتأتي استقالة الحكومة بعد أيام من اعتقال وزير الزراعة المستقيل، صلاح هلال، في ميدان التحرير بوسط القاهرة، وذلك عقب تقديم استقالته إلى محلب في مقر مجلس الوزراء المصري، وذلك بتهمة فساد وتلقي رشاوى. (العربية نت)

الراية: إن من يعلم واقع الحكومات وكيف يتم تشكيلها يُدرك أن استقالة رئيس الوزراء المصري إبراهيم محلب إنما جاءت بطلب من السيسي، في محاولة منه لاحتواء الغضب الشعبي الذي نتج عن سياسات الحكومة وعن الفساد المستشري في مفاصل الدولة والذي لا يقتصر على فساد وزير واحد. فالسيسي يريد توجيه رسالة إلى أهل مصر أنه يكافح الفساد ليعالج الانطباع العام الذي خرج به أهل مصر أن الأمور لا تزال تسير مثلما كانت في عهد مبارك وأن شيئا لم يتغير في عهده. ويُضاف إلى ذلك أن السيسي يهدف إلى إحداث تغيير في الوجوه في الحكومة قبيل الانتخابات البرلمانية المزمع إجراؤها في الشهر المقبل ليتخذها أداة لتحقيق النتائج في الانتخابات بما يوافق توجهاته، إذ هو لا يريد خوض الانتخابات بحكومة أزكمت رائحة فسادها الأنوف. ومما يلفت النظر أن السيسي كلّف وزيرا بتكليف الحكومة الجديدة هو نفسه متهم بقضايا فساد!! فهل هكذا يُعالج الفساد؟؟ إن واقع الفساد الموجود في الحكومة وفي أوساط رجال الأعمال النافذين وداخل الجيش والمؤسسات الأمنية وفي الأنظمة والقوانين التي تسهّل الفساد يجعل معالجة الفساد معالجة حقيقية تبدأ من الجذور وليست في تغيير بعض الأشخاص، ولكن أنّى للسيسي أن يفعل ذلك وهو رأس الفساد، وهو لم يكن ليفعل ذلك لولا توجيه أمريكا له لإحداث تغيير في الحكومة لامتصاص النقمة الشعبية؟؟

داوود أوغلو: تركيا تحتاج حكومة من حزب واحد لمحاربة «الإرهاب»

أكد رئيس الوزراء التركي أحمد داوود أوغلو السبت ١٢ أيلول/ سبتمبر أن بلاده بحاجة لحكومة من حزب واحد لمحاربة «الإرهاب»، في الوقت الذي أعيد انتخابه رئيسا لحزب العدالة والتنمية الحاكم. وقال داوود أوغلو في المؤتمر الدوري الخامس للحزب في العاصمة التركية أنقرة: «لا بد من ضمان حكومة من حزب واحد لمحاربة كل من آفة الإرهاب والتحديات الاقتصادية». وتستعد تركيا لانتخابات مبكرة في نوفمبر/تشرين الثاني في ظل تحديات أمنية حيث يخوض الجيش معارك ضد متمردي حزب العمال الكردستاني. (روسيا اليوم)

الراية: كلام رئيس الوزراء التركي عن حاجة تركيا لحكومة من حزب واحد لمحاربة «الإرهاب» هو رسالة للناخبين الأتراك مفادها «إن أمنكم مهدد إذا لم تصوتوا بكثافة لحزب العدالة والتنمية في الانتخابات القادمة، بما يسمح له بتشكيل الحكومة منفردا». وهذا يترافق مع هجوم بعض قادة حزب العدالة والتنمية على حزب الشعوب الديمقراطي الكردي واتهامهم إياه بأنه يدعم الإرهاب لنزع ثقة الأتراك به في محاولة لكسب الأصوات التي حصل عليها حزب الشعوب الديمقراطي لصالح حزب العدالة والتنمية.

«المستبد العادل» أمام محكمة المظالم والمحاسبة السياسية

بقلم: الدكتور ماهر الجعبري*

ظهر مصطلح «المستبد العادل» عند بعض الكتّاب المعاصرين في وصف المسيرة السياسية للفاروق عمر بن الخطاب رضي الله عنه، وهو الذي جسّد نموذج «الحكم الفردي» في الإسلام، واتسم بالحزم والمفاصلة، وحكّم - كبقية الخلفاء الراشدين - الإسلام بمفهومه السياسي الشامل، وبلا تمييز بين الراعي والرعية.

ولا يقتصر استخدامه على تلك المسيرة التاريخية، بل يُستخدم لوصف الرؤية المستقبلية للخليفة القادم، وخصوصا تلك التي يقدّمها حزب التحرير للحكم، وفصلّها في مشروع دستور دولة الخلافة الذي أعده ثم نقّحه بعدما عرضه على الأمة والعلماء للعمل، ويسعى لجعله موضع التطبيق في دولة الخلافة الراشدة على منهاج النبوة القائمة قريبا إن شاء الله.

ويمثّل مفهوم «الحكم الفردي» منطلقا لكثير من الكتّاب والباحثين السياسيين للهجوم الفكري على الإسلام - كنظام حكم - لما أعطاه من صلاحيات للحاكم، تسهّل بنظرهم التحوّل لظلم الناس، ويعتبرونه مرادفا «للاستبداد»، وبالتالي قابلا للانبثاق في دولة الخلافة، وخصوصا كون الإسلام أوجب طاعة الحاكم: «تَسْمَعُ وَتُطِيعُ لِلأَمِيرِ وَإِنْ جُلِدَ ظَهْرُكَ وَأُخِذَ مَالُكَ» (رواه مسلم).

إن استبداد الحاكم كمفهوم سياسي انبثق في الفكر الغربي - على وقع تسلّط الملوك والكنيسة والإقطاع - وارتبط بمعنى انفراد الحاكم بالتشريع والسلطان، دون الخضوع للقانون ودون اعتبار لرأي المحكومين، ومن ثم شاع المصطلح بين الكتّاب العرب (الذين سخطوا على الخلافة العثمانية أو انحازوا مع أعدائها)، وخصوصا بعدما ألّف عبد الرحمن الكواكبي «طبائع الاستبداد»، واستخدم كل من جمال الدين الأفغاني ومحمد عبده مصطلح «المستبد العادل» تأثرا بالثقافة الغربية التي حملاها.

والحقيقة أن مراجعة مقدمة ابن خلدون تبرز أن مصطلح الاستبداد ورد فيها، ولكن بمعنى «الاستبداد على السلطان»، أي يكاد يكون معاكسا لما درج في الثقافة السياسية المعاصرة: مثلا عند وصف تمكّن البرامكة من مفاصل الدولة، واستبداد الوزراء أو القبيلة بالخليفة (على عكس استبداد الحاكم بالمحكوم)، وبمعنى الانفصال عن الحاكم «واستبداد كل أمير بقطره». إذن، فإن مراجعة التراث السياسي الإسلامي (كما في مقدمة ابن خلدون) ينفي تداول الحكم الفردي وطاعة الحاكم كثغرة يمكن أن تكون مدخلا لاستبداد الحاكم بالرعية، بل هو افتراء فكري معاصر على النظام الرباني.

هذا من حيث المراجعة التاريخية للمصطلح والدعوى، أما من حيث المراجعة السياسية لمفهوم الحكم الفردي: فإن الغرب جعل السلطات التشريعية والتنفيذية للحكم البشري، ولذلك وجد الحل بالديمقراطية التمثيلية، التي تمنع حصر ذلك بفرد الحاكم، فكان مفهوم الحكم الفردي مدخلا لاستبداد الحاكم وتكون قوانينه على هواه. أما الإسلام فجعل السيادة (التشريعية) لله سبحانه، وجعل السلطان (التنفيذي) للحكم البشري الفردي، المقيّد بأحكام الوحي. ولذلك فالحكم الفردي ليس مرادفا للاستبداد، طالما أنه ينفّذ التشريع الإلهي العادل.

أما من الناحية التشريعية: فإن وجود دستور دولة الخلافة الراشدة الثانية على منهاج النبوة المرتقبة قريبا بإذن الله يمنع ظهور الاستبداد من الأساس، وهو المستمد من الوحي حسب قوة الأدلة الشرعية لا حسب هوى الحاكم ومزاجه، وهو الذي يحتكم إليه الحاكم والرعية.

ثم إن الدستور قد حدّد مفاصل وقائية وعلاجية ومعنوية تمنع ظهور ذلك الاستبداد المدّعى في الخلافة. أما الإجراءات الوقائية، فتمثلت بالمحاسبة السياسية والمحاكمة القضائية للحاكم، حسب ما يلي:

(١) المحاسبة السياسية عبر إقامة الأحزاب الإسلامية التي تراقب وتحاسب أداء الحاكم حسب الدستور الشرعي (انظر المادة ٢١)، وهي التي تمثلت في نموذج الخلافة الراشدة، حسب المقولة الشهيرة لسلمان الفارسي الذي سأل عمر «من أين لك هذا؟»، وحسب مقولة عمر «اللهم اكفني بلالاً وصحبه»، حيث مثلوا ما يشبه الحزب الذي يحاسب عمر.

(٢) المحاسبة السياسية عبر مجلس الشورى الذي هو من مؤسسات الدولة، وهو غير حصري للمسلمين، بل يحق لغيرهم من الرعايا أن يترشحوا لعضويته، لتوصيل قضاياهم للحاكم والدفاع عن حقوقهم ومصالحهم (انظر المادة ١٠٥).

(٣) المحاكمة القضائية عبر محكمة المظالم، التي تبتّ في القضايا المرفوعة ضد الحاكم وأعوانه ووزرائه وضد موظفي الدولة، حسب مواد الدستور (انظر المادة ٨٧)، والتي لا يصح للخليفة أن يعزل قاضيها إذا كان ينظر في قضية ضد الخليفة (انظر المادة ٨٨). فهي من حيث السلطة القضائية فوق الحاكم.

أما من حيث الإجراءُ العلاجيُّ فهو الكيّ إذا تعذرت العودة: فإن الحاكم المسلم إذا أظهر الحكم بما يناقض الإسلام وخرج عن عقيدته، فإنه يكون قد فتح على الأمة باب مواجهته - المسلحة - إذا أصرّ على تبديل الحكم الإسلامي، وهو ما تبيّنه محكمة المظالم.

فمن أين بعد ذلك يمكن أن يكون مدخل الاستبداد والظلم في دولة الخلافة؟

ثم هنالك الضابط المعنوي فوق تلك المحددات التشريعية، والذي جعل الرقابة الداخلية للمسلم أساسا راسخا في متابعة أعماله السياسية والحياتية، وهي رقابة تكون لدى الحاكم والمحكوم على حد سواء، ومن هنا جاءت أقوال عمر الشهيرة من مثل: «لو أن قدم شاة تعثرت في العراق لخفت أن يسألني الله عنها»، وقوله «يكفي آل يشقى بهذا الأمر واحدٌ من آل الخطاب». ولا شك أن الخلافة الثانية القادمة بنص خبر الرسول ﷺ هي من طراز تلك الخلافة الأولى: «ثم تكون خلافة على منهاج النبوة» (رواه أحمد).

إن الخلاصة أن الإسلام بتشريعاته الربانية قد ضمن تحكيمه العادل، ووضع إجراءات وقائية وعلاجية ومعنوية تمنع ظهور الاستبداد، كمصطلح نشأ في بيئة حكم غريبة عن تراث الأمة السياسي، ولا مكان لمصطلح المستبد العادل بل هو الخليفة الراشد. ويستلهم المسلمون دافعيتهم وتصورهم للحكم العادل من ذلك الوعد الرباني، ولا يمكن أن يسمحوا لأحد أن يخطف منهم تلك الرؤية مهما حمل من ألقاب، وتحصن بقوى مادية وسياسية ■

* عضو المكتب الإعلامي لحزب التحرير في فلسطين

المتطرف خيرت فيلدرز: «أزمة اللاجئين غزو إسلامي»

وصف المتطرف اليميني الهولندي «خيرت فيلدرز»، موجة اللاجئين التي تتدفق على أوروبا بأنها «غزو إسلامي» وذلك خلال جلسة للبرلمان الهولندي، يرتقب أن يتم خلالها التصويت على قضية اللاجئين. وشهدت جلسة الخميس الماضي انقسامات عميقة حول الأسلوب الذي يتعين أن تتعامل به هولندا مع الأزمة. وفي بداية النقاش وصف فيلدرز موجة اللاجئين التي تمر بالمجر ودول أخرى بأنها «غزو إسلامي لأوروبا ولهولندا». وأضاف فيلدرز الذي يعرف بعدائه الشديد للمسلمين والمهاجرين، «حشود من الشبان الملتحين في العشرينيات من العمر تهتف الله أكبر في أنحاء أوروبا، إنه غزو يهدد رخاءنا وأمننا وثقافتنا وهويتنا». وقال فيلدرز إن سعي الأشخاص -الذين جاءوا عبر البحر المتوسط- للوصول إلى شمال الاتحاد الأوروبي يشير إلى أن كثيرين منهم مهاجرون لأسباب اقتصادية وليسوا لاجئين. وتابع «تركيا واليونان ومقدونيا وصربيا دول آمنة، إذا ما فررت منها فإنك تفعل ذلك من أجل الحصول على مزايا ومنزل». (عربي ٢١)

الخارجية الألمانية: تقدم كبير نحو حل الصراع بين أوكرانيا وروسيا

قال وزير الخارجية الألماني فرانك فالتر شتاينماير بعد الاجتماع مع نظرائه الروسي والأوكراني والفرنسي في برلين السبت الماضي إن «تقدماً كبيراً أُحرز في اتجاه التوصل لحل للصراع بين كييف وموسكو». وأضاف إن «أوكرانيا وروسيا على وشك التوصل لاتفاق حول سحب الأسلحة من خط التماس بين الانفصاليين والقوات الأوكرانية في شرق أوكرانيا، واتفقتا على عدم زرع أي ألغام جديدة وإزالة تلك الموجودة». وقال شتاينماير إنه «لا بد من تعزيز وقف إطلاق النار الساري منذ أسبوعين، وتأمينه بشكل أكبر». (جريدة الحياة)

الراية: يبدو أنه فيما يتعلق بالأزمة بين روسيا وأوكرانيا تم الاتفاق بين أوروبا وروسيا على استبعاد الولايات المتحدة الأمريكية من المشاورات والبحث عن حلول للأزمة الناشبة هناك...

تتمة كلمة العدد: المستجدات السياسية في العراق

هذه الدول لن تكون مجدية».

ثمّ شرعت أبواق أمريكا في العراق تُردّد مقولاته فقال قباد الطالباني وهو نجل الرئيس العراقي السابق جلال الطالباني، إن «العراق كدولة واحدة لم يعد له وجود، وانتماءات السكان فيه موزعة على المذاهب والقوميات»، ونقل بيان لحكومة إقليم كردستان العراق، أن قباد الطالباني وهو نائب رئيس الوزراء في حكومة الإقليم، أبلغ السفير الألماني في العراق ايكهارد بروز خلال استقباله له بمكتبه بمدينة أربيل، أنّ: «هناك حقيقة أن العراق لم يعد قائماً كبلد واحد، ولم يعد هناك انتماء لبلد اسمه العراق، السكان انتماءاتهم صارت للمذهب والقومية، شيعة، سنة، كرد». وهذا يتفق مع ما صرّح به هايدن بقوله إنّ: «ما نسمّيه العراق لم يكن موجودًا، هذه الحقائق العملانية مهمّة، ومرّة أخرى، لا أعتقد أنّ العراق وسوريا سيظهران من جديد، يجب البحث عن أمور بديلة أخرى، ولهذا أدعو إلى تسليح الأكراد مباشرة».

لذلك فأمريكا غير جادة في محاربة تنظيم الدولة، بل إنّها تجد فيه الفرصة المثلى لتحقيق مآربها، لا سيما في إخراج الكيانات الطائفية في العراق، فإذا ما خالف التنظيم الخطوط الأمريكية الحمراء، كهجومه على الأكراد، نجد أنّ أمريكا تتدخل بقوة وتمنعه من كسر تلك الحدود، وتُعيده إلى ما وراءها، وهذا ما حصل عدة مرات مع الأكراد كما شاهدنا في عين العرب، وفي قرى كركوك التي يريدها الأكراد لرسم كيانهم الطائفي، وتُقرهم أمريكا عليها.

وتستخدم أمريكا في خطتها لإرهاق الدولة العراقية وحملها على الخضوع لخططها الاستعمارية التقسيمية ملف الفساد بأسلوب متكرر، فهي تترك الوزراء والنواب والسياسيين يعيثون فساداً في أموال الشعب، لجعلهم يلوذون بها عند افتضاح أمرهم، ويقبلون بكل ما تُمليه عليهم من أعمال، ولو كان ثقيلاً حمله، ومن أشياء ولو كان مراً طعمه، وما سرقة عشرات المليارات من الدولارات التي خُصصت لإعادة الكهرباء إلى المدن العراقية، وكذلك سرقة مئات المليارات الأخرى لإعادة ترميم البنى التحتية المدّمرة في العراق إلا أمثلة صارخة على هذا النهج الأمريكي القديم في العراق، وهو ما يجعل الفساد مستشرياً بصورة ممنهجة، بينما لم يتم محاكمة أي واحد من الفاسدين، لدرجة أن أصبح هناك علاقة عضوية بين الفساد والسياسة في العراق، وهذه العلاقة باتت جزءاً من المخططات السياسية الأمريكية للمنطقة، فحتى تنجح أمريكا في تدمير العراق وتمزيقه، فهي تسمح للسياسيين العراقيين الفاسدين بالانغماس في مستنقع الفساد من أجل إيصال الدولة إلى مستويات عليا من الاهتراء، تسمح معها لأمريكا بتمرير خططها الجهنمية التقسيمية، بحيث لا تقوى الدولة عندها على مقاومة تلك الخطط وتستسلم لها تماماً.

أمّا المواقف الأوروبية لا سيما البريطانية والفرنسية من هذه الخطط الأمريكية فهي مواقف هزيلة غير مؤثرة، ولا تزيد عن عقد المؤتمرات الفاشلة عن العراق كما حصل في مؤتمر لندن الذي أفسده تدخل وزير الخارجية الأمريكي فيه، ومؤتمر باريس الذي لم يكن أكثر من مجرد ملتقى إعلامي، أو مؤتمر الدوحة الذي أبطلته الحكومة العراقية باعتباره ينعقد في دولة تدعم الإرهابيين، والتي طالبت بمنع الجبوري من حضوره، فمواقفهم لا ترقى إلى التأثير في الشأن العراقي وجل ما يريده الأوروبيون هو إبقاؤهم في صورة الأحداث في العراق.

فأمريكا هي التي تتحكم بالعراق تحكماً شبه مطلق، وذلك من خلال السياسيين العملاء أولاً، ومن خلال قاعدتها العسكرية في عين الأسد بالأنبار ثانياً، وكذلك من خلال تلزيم العراق لإيران بُعيد الغزو الأمريكي للعراق.

إلا أنّ كل هذا النفوذ الأمريكي الموجود في العراق لم يستطع حتى الآن تحقيق الأهداف التقسيمية الخبيثة المرسومة، وذلك لسبب بسيط يتعلق بالرأي العام داخل العراق، والذي يرفض المخططات الأمريكية، فالرأي العام لا يُستهان به، ولا تنجح المخططات الدولية مهما كان لها أدوات من دون الاعتماد على الرأي العام الذي يؤكد اليوم في العراق على أنّ غالبية الشعب العراقي لا يثقون بحكامهم العملاء، ولا بمؤسسات الدولة المهترئة، ويرفضون بشدة فكرة تمزيق بلدهم، ويتوقون ليوم تتوحد فيه العراق مع الشام في دولة إسلامية واحدة، خلافة على منهاج النبوة ■

تتمة : ما هي دوافع الدول الأوروبية وخاصة ألمانيا في التعاطي مع أزمة اللاجئين؟

ولو كانت العوامل الإنسانية لها أثر في سياسة الدول الأوروبية وخاصة ألمانيا؛ فلماذا لم تقبل هؤلاء اللاجئين من قبل ومأساتهم مستمرة منذ أكثر من أربع سنوات منذ أن بدأ المجرم طاغية الشام برميهم بصواريخ سكود وبالبراميل المتفجرة؟! ولماذا لم تتخذ موقفا مجابها من هذا الطاغية لمنعه من ذلك وتأجيج الرأي العام العالمي ضده؟! وإعلامها حتى هذه الساعة لا يبرز وحشية هذا الطاغية ولا يتعرض سياسيوها لذلك؟! بل كان موقفها أقرب إلى نظام بشار والتعامل معه، وبقيت تعترف به رسميا وسفارته مفتوحة في برلين تجدد جوازات السفر لأهل سوريا المقيمين فيها أو ترفض تجديدها بعلم ألمانيا حيث تصل شكواهم إلى السلطات الألمانية التي تضغط عليهم لتجديد جوازاتهم وإلا واجهوا الترحيل، ولم تدعم الثورة السورية قطعا ولم تزينها في إعلامها ولم تتعاطف معها، ولكنها لم تظهر عداوتها المباشرة لها لتبقي خط رجعة لها، ودعمت جنيف ١ و٢ للتفاوض والتصالح مع نظام الطاغية. وقد تصرفت ألمانيا مع اللاجئين حتى الأمس بقسوة وبتشدد، فكانت ترسل قواتها الأمنية إلى اليونان عندما أظهرت الأخيرة عجزها عن منعهم أو تهاونت في خروجهم من أراضيها نحو ألمانيا فعملت على منع مجيئهم إليها من هناك، وقد شكلت مع دول أوروبا قوة في عرض البحر المتوسط لمنع وصول اللاجئين إلى سواحل أوروبا.

هذا وإن المبدأ الرأسمالي لا يقبل إلا القيمة المادية، فلا يقبل القيم الإنسانية والروحية والخلقية كمقياس للأعمال، فإذا ذكرت هذه القيم فإنما لتسخيرها لتحقيق القيمة المادية، ولا تثار إلا لتحقيق أغراض وأهداف مادية، فلا يقام بها لذاتها، فيعتبر أصحاب المبدأ الرأسمالي مقياس الأعمال هو النفعية لا غير، وخاصة الدول الرأسمالية تعلن بكل صراحة أن سياساتها قائمة على تحقيق المصالح وتبادل المنافع.

وقد خالفت ألمانيا اتفاقية دبلن التي تنص على إرجاع اللاجئين إلى الدولة الأوروبية التي قدموا منها، فردت المستشارة الألمانية أنجيلا ميركل يوم ٢٠١٥/٩/١ على الدول الأوروبية المتهمة قائلة: «يتعين علينا ألا نتهم بعضنا، ولكن علينا أن نغير شيئا». فهي تقر ضمنيا بمخالفة هذه الاتفاقية وتدعو لتغييرها كما دعت «دول الاتحاد الأوروبي لمزيد من المشاركة في تحمل عبء تدفق اللاجئين هذا العام واعتبرت أن فشل أوروبا في مشكلة اللاجئين سيؤدي إلى انهيار ارتباطها الوثيق بالحقوق المدنية العالمية» وأضافت «بالنسبة لهؤلاء اللاجئين المعرضين للاضطهاد أو الفارين من الحرب يجب أن يكون هناك توزيع عادل في أوروبا وفقا للقوة الاقتصادية والإنتاجية وحجم كل دولة». ولم تشاور دول أوروبا فيما فعلته وإنما فتحت الأبواب فجأة مما أثار اعتراض الدول الأوروبية، ولكن هذه الدول اضطرت إلى فتح أبوابها للاجئين بعد الحملة الألمانية.

يبدو أن ألمانيا تريد التصرف كدولة كبرى، وتريد أن تعطي رسالة للعالم بأنها مستعدة لتحمل مسؤولياتها العالمية. وتريد أيضا أن تفرض على أوروبا سياستها في ذلك كما فرضتها في موضوع الاقتصاد والناحية المالية من سياسة التقشف ومراقبة البنوك المركزية وفرضت اتفاقية مشددة على اليونان طلبت منها اتباع سياسة التقشف بحذافيرها منها تخفيض المساعدات (الاجتماعية) وأجور التقاعد. والآن تريد أن تغير قوانين اللاجئين وتفرض على أوروبا قوانين جديدة، وهي بذلك تظهر قيادتها لأوروبا..

وتريد ألمانيا أن تحسن علاقاتها مع العالم الإسلامي المترامي الأطراف والكثيف بالسكان لتحقق مكاسب اقتصادية ومكاسب سياسية ليكون لها وجود وتأثير وهي تسعى لأن تعود دولة كبرى عالميا، وقد وصلت رسالتها للمسلمين، فقالوا «شكرا لألمانيا»، وبدأ المسلمون ينظرون إليها نظرة إيجابية، وكأنها تعيد علاقاتها معهم كما كانت على عهد العثمانيين.

ولا يستبعد أن يكون قد حصل بين ألمانيا وبين أمريكا تنسيق حيث شكرها أوباما على خطواتها. فأمريكا رفضت المناطق الآمنة داخل سوريا لتوطين اللاجئين، لأن ذلك يبقيهم موردا للطاقة البشرية المقاتلة ضد عميلها بشار أسد ونظامه، فتتخلص من دعوة إقامة هذه المناطق، وهي تعمل على إذلال الشعب السوري الذي تمرد على عميلها بتشتيته وإبعاده عن أرضه وإسقاط ثورته، وتريد أن تخضعه لحلها السياسي الذي يتضمن بقاء النظام ومؤسساته الإجرامية. وتوطينهم في بلاد بعيدة عن أرضهم يخفف الضغط لحل معاناتهم بإسقاط بشار، وتجعل الوضع بين النظام الذي يُغطى على جرائمه وبين الفصائل الثائرة التي تُتهم بالتطرف وبارتكاب الجرائم، ومن أجل ذلك فقد بدأ الحديث عن عقد مؤتمر دولي لجعل كل دول العالم تقبل لاجئي سوريا.

إن حل مشكلة اللاجئين ليس في توطينهم في بلاد أخرى، وإنما في إزالة مسببها ألا وهو النظام السوري الذي تدعم أمريكا بقاءه حتى تصوغه من جديد وتحول دون سقوطه تحت مسمى الحل السياسي. فعلى أهل سوريا أن يثبتوا في أرضهم ويتحملوا الأذى حتى يتمكنوا من إسقاط المؤامرات التي تحاك ضدهم. وليعلموا أن أوروبا ليست جنة لهم ولم تقبلهم حبا فيهم ولا من ناحية إنسانية وإن تظاهرت بذلك. والله معهم وناصرهم■

الحكومة اليمنية تنسحب من محادثات السلام المزمعة

قالت الحكومة اليمنية يوم الأحد الماضي إنها لن تحضر بعد الآن محادثات السلام التي تتوسط فيها الأمم المتحدة مع مناوئيها من الحوثيين موجهة بذلك ضربة للجهود الرامية إلى إنهاء الحرب الأهلية الدائرة منذ خمسة أشهر. وقالت وكالة الأنباء اليمنية الرسمية (سبأ) في بيان على موقعها على الانترنت «قرر اجتماع مشترك برئاسة فخامة الرئيس عبد ربه منصور هادي رئيس الجمهورية ونائب الرئيس رئيس الوزراء خالد بحاح عدم المشاركة في أي مفاوضات مع ميليشيا الحوثي وصالح الانقلابية قبل اعترافهم بالقرار الدولي ٢٢١٦». وقالت إن الاجتماع أكد «عدم المشاركة في أي اجتماع حتى تعلن الميليشيا الانقلابية اعترافها بالقرار الدولي ٢٢١٦ والقبول بتنفيذه بدون قيد أو شرط». وكان مجلس الأمن الدولي قد حث يوم الجمعة الأطراف على الامتناع عن وضع شروط مسبقة أو القيام «بأعمال من جانب واحد .»(رويترز)

الراية: إن قرار الحكومة اليمنية بمقاطعة المحادثات التي كانت ستجري بينها وبين الحوثيين والرئيس اليمني السابق علي عبد الله صالح برعاية الأمم المتحدة يشير إلى أن الصراع العسكري مستمر في اليمن بين أدوات أمريكا وأدوات الإنكليز.. فبالرغم من محاولات أمريكا إدخال الحوثيين كشريك قوي في العملية السياسية من خلال محاولاتها المتكررة لإفراغ قرار مجلس الأمن ٢٢١٦ من مضمونه، ليصب ذلك في مصلحة الحوثيين، إلا أن الحكومة اليمنية وبدعم من بعض دول الخليج ماضية في المواجهة العسكرية حتى إخضاع جماعة الحوثي وجعلها طرفا سياسيا منزوع الأنياب..

بارزاني: من حق الأمة الكردية أن تخطو الخطوة الحاسمة في الحصول على استقلالها!!!

قال مسعود بارزاني، رئيس إقليم كردستان العراق إنه من حق الأمة الكردية أن تخطو الخطوة الحاسمة في الحصول على استقلالها. وفي مقابلة مع قناة «روسيا ٢٤» نشرت السبت ١٢ أيلول/ سبتمبر ، قال بارزاني «من حق الأمة الكردية أن تخطو الخطوة الحاسمة في الحصول على استقلالها، لكن الظروف الحالية لن تسمح لها بضمان هذا الاستقلال. وأكد بارزاني التزام كردستان العراق بحل هذه المسألة سلميا وبخوض حوار مع بغداد حولها، لكن بغداد نفسها تواجه مشاكل كثيرة عدا المشاكل القائمة بينها وبين الإقليم. هذا وقال رئيس إقليم كردستان العراق إنه ينظر إلى عملية انفصال الإقليم عن سائر العراق على أنها عملية ديمقراطية عادية تتم عبر تعبير المواطنين عن إرادتهم، مشيرا إلى أن الأكراد سعوا دائما إلى بناء دولة فدرالية ديمقراطية. وكان بارزاني قد أعلن أثناء زيارته لواشنطن في أيار/ مايو الماضي، أن الأكراد العراقيين سيجرون استفتاء حول قضية السيادة بعد نجاح المعركة الجارية حالية ضد تنظيم «داعش». (روسيا اليوم)

الراية: إن الأكراد في غالبيتهم مسلمون، فهم ليسوا أمة وإنما جزء من الأمة الإسلامية التي تعتنق العقيدة الإسلامية، تلك العقيدة التي تُحدد الحقوق والواجبات.. وعلى النقيض مما قاله مسعود بارزاني، فإن الإسلام لم يعطِ أي شعب أو قوم من الأمة الإسلامية الحق في أن ينفصل عن بقية جسد الأمة، ولا أن ينشئ كيانا منفصلا يُقسّم المسلمين على أساس قومي أو غير ذلك. فالإسلام جعل المسلمين أمة واحدة وأوجب عليهم العيش في ظل دولة واحدة وحرّم عليهم العيش في دول متعددة.. وعلى المسلمين الأكراد أن يعلموا أن قادتهم كما هو شأن بقية حكام المسلمين عملاء للغرب ينفذون سياساته، فلا يجوز أن ينقادوا لهؤلاء العملاء، أمثال بارزاني، في الترويج لمشاريع الغرب في تقسيم بلاد المسلمين وأهلها. ولَئِن كان قادة الكرد يتخذون من الظلم الواقع على الأكراد ذريعة لتأجيج النزعات الانفصالية لديهم، فإن على أهلنا الأكراد أن يدركوا أن الظلم واقع على كل المسلمين، وهم جزء منهم، والحل ليس في أن يقوم كل شعب أو قوم فينادي بالانفصال، وإنما الحل هو الذي بيّنه الإسلام ويكمن في إقامة دولة خلافة على منهاج النبوة توحد سائر المسلمين وترفع الظلم عنهم وتعيدهم كما كانوا، أمة واحدة في ظل دولة واحدة.. وأما القادة العملاء فيجب مواجهتهم وكشف خياناتهم وسعيهم لجعل بعض المسلمين في مواجهة بقية المسلمين تنفيذا لسياسات الدول الغربية الكافرة المستعمِرة.

المسلمون كالأيتام على مآدب اللئام
ميانمار ماضية بسحب «مواطنة» مسلمي الروهينغا

قال ميا أونغ الحاكم الجديد لولاية أراكان إنه سيتعامل مع قضية أقلية الروهينغا بنفس سياسة سلفه وفق قانون المواطنة الذي فُرض عام ١٩٨٢، وانتزع بموجبه الجنسية من مسلمي الروهينغا. ونفى أونغ، في حوار أجرته صحيفة أيراوادي أن تكون أراكان، الواقعة في غرب ميانمار، تشهد صراعا طائفيا وكراهية ضد مسلمي الروهينغا، مؤكدا أن الولاية مستقرة وخالية من المشاكل. ويأتي نفي الحاكم الجديد رغم وجود تقارير حقوقية كثيرة تثبت وجود تمييز عنصري ضد المسلمين لاسيما بعد إقرار قوانين مثيرة للجدل تستهدف التحول الديني، والزواج بين أتباع الديانات، ومنع المسلمين من الترشح للانتخابات البرلمانية. وكانت حكومة ميانمار قد عينت مؤخرا أونغ على ولاية أراكان خلفا لمونغ مونغ أوهن. ومن المقرر أن تنتهي ولايته أوائل العام المقبل مع تعيين رئيس جديد للوزراء بالبلاد بعد انتهاء الانتخابات. يُذكر أن أونغ أحد ثلاثة تسلموا هذا المنصب بعد خروج البلاد من الحكم العسكري إلى الديمقراطي قبل خمس سنوات، وقد سبقه هلا مونغ تين المقال في حزيران/ يونيو من العام الماضي على خلفية اتهامه بسوء إدارة المنصب، ثم خلفه اللواء أوهن الذي استقال من منصبه الشهر الماضي. وقد ظلت السلطات في ميانمار ترفض منح مسلمي الروهينغا تراخيص لإعادة بناء مساجدهم التي تضررت من الفيضانات في الآونة الأخيرة، كما يتعرض المسلمون الذين يحاولون ترميمها للملاحقة الأمنية، وفق وكالة أنباء أراكان. وكانت الحكومة قد أعلنت إغلاق المئات من مساجد الروهينغا، ومنعتهم من أداء الشعائر الدينية فيها حتى إشعار آخر عقب أحداث عام ٢٠١٢. (الجزيرة نت)

المبعوث الدولي إلى ليبيا يتوقع حكومة «الوحدة الوطنية» خلال يومين

أعلن مبعوث الأمم المتحدة إلى ليبيا، برناردينو ليون، يوم الأحد الماضي، عن «توافق في الآراء بشأن العناصر الرئيسية»، متوقعاً التوصل إلى اتفاق بشأن حكومة الوحدة الوطنية خلال اليومين المقبلين. وشارك ممثلو المجتمع المدني والأحزاب والبلديات في هذه الجولة التي وصفتها الأمم المتحدة بـ«لحظة الحقيقة». وأكد ليون أنه «بعد ساعات طويلة من المناقشات، توصلنا إلى ما نعتبره توافقاً في الآراء بشأن العناصر الرئيسية». وقال إن الأطراف استطاعت تجاوز خلافاتها بشأن ثماني نقاط من أصل تسع، لافتاً إلى أنه «يوم مهم جداً لليبيين، لأن ممثليهم وضعوا مصلحة بلدهم فوق كل اعتبار، وأظهروا إرادة سياسية، وعملوا بمرونة للتوصل إلى هذا الاتفاق». وعقد السفراء والمبعوثون الخاصون إلى ليبيا لقاءات مع الأطراف، مشددين في بيان على أن «الفوضى السياسية، وانتشار داعش، وتدهور الوضع الاقتصادي والأزمة الإنسانية تجعل من الضروري التوصل إلى اتفاق هذا الأسبوع»، وعبّروا عن تأييدهم لموعد ٢٠ أيلول/ سبتمبر. وأضاف المبعوث «نعتقد أن هذا النص سوف يلقى الدعم الكامل، وسيتم التصويت عليه من قبل الطرفين. كما سيتم التصديق عليه من قبل باقي المشاركين في الأيام المقبلة». كذلك أوضح ليون أن البعثة ستقوم «صباح الأحد بتوزيع هذا النص الذي نعتقد أنه سيكون نصاً توافقياً، فيما سيغادر وفد المؤتمر الوطني المنتهية ولايته الصخيرات لمدة ٤٨ ساعة من أجل عرضه في طرابلس، على أن يعود بأسماء المرشحين لحكومة الوحدة الوطنية». وأشار إلى صعوبة ما تبقى من هذا الحوار، لكنه أوضح أنه «سيكون من الممكن التوقيع على اتفاق نهائي في الموعد المحدد في ٢٠ أيلول/ سبتمبر». (العربية نت)

الجدار العازل مع الأردن: دوافع وأهداف كيان يهود

بقلم: يوسف أحمد - الأردن

لقد أقام كيان يهود المسخ جدارا داخل أراضي ٦٧، سمّي بجدار الفصل العنصري، ثم قام ببناء جدار مع حدود سيناء وأخذ يفكر ببناء جدار مع هضبة الجولان، وأعلن نتنياهو عن مشروع بناء وتكملة الجدار مع الأردن بحدود طولها ٢٣٥ كيلومتراً تبدأ المرحلة الأولى ببناء ٣٠ كيلومترا في المنطقة الجنوبية من مدينة العقبة وحتى جنوب البحر الميت، إذ هناك جدار إلكتروني، قائمٌ منذ عشرات السنين من جنوب البحر الميت، وحتى منطقة الحمّة، عند المثلث الحدودي، بين الأردن، ومرتفعات الجولان السورية المحتلة، وفلسطين الـ ٤٨، وأن الجدار يشهد باستمرار تطويرا للأجهزة الإلكترونية المنصوبة عليه، والتي ترصد كل حركة حوله وعليه. ولقد أثار هذا الإعلان غرابة شديدة لطبيعة العلاقة الاستراتيجية بين النظام في الأردن وكيان يهود، إذ هما في حقيقة الأمر توأمان، ولطبيعة الدور الوظيفي الذي أنشئ الأردن من أجله وهو حماية كيان يهود من الأمة الإسلامية كمخفر متقدم ليهود. وما يقوم به الأردن من حماية حدود يهود مقابل ما يدفعه له من أموال وتعطيه إياه من تقنية عسكرية لضمان قدرته على القيام بدوره الوظيفي، ومما أثار الغرابة أن الحدود مع كيان يهود لم تشهد اختراقات ذات بال تجعل دولة يهود تفكر بحماية أمنها بنفسها، بل على العكس فإن ما قام به النظام ويقوم به من تعدد نقاط التفتيش والمراقبة والأبراج على طول الطريق المؤدي للحدود، والتعاون الأمني والاستخباراتي والعسكري لينبئ بشكل لا شك فيه عن مدى استفراغ الأردن لكامل إمكانياته وطاقاته لحماية كيان يهود والحرص عليهم أشد من حرصه على أهل الأردن ومقدراته، وما قام به النظام بعد عملية البطل أحمد الدقامسة من ركوع أمام عائلات البنات اللاتي قتلن في العملية ليدرك معنى أن وجود النظام مرتبط بدوره الوظيفي وأنه إن أخل بهذا الدور فإنه لا بقاء له ولا وجود. وحسب تصريحات قادة يهود فإن العلاقة مع النظام هي علاقة الروح بالجسد، فكم هي تلك التصريحات التي أدلى بها قادة يهود تهدد بالتدخل إذا تعرض النظام في الأردن للخطر! إذًا كيف نفهم عملية بناء هذا الجدار، وهل المقصود به الأردن أم أن هناك اعتبارات أخرى وأهدافاً وحقائق خلف هذا الأمر لا علاقة لها باستراتيجية التوأم؟

وللوقوف على حقيقة هذا الأمر لا بد لنا من ربط الأحداث ببعضها فأقول وبالله التوفيق والسداد:

بعد أحداث المنطقة وتزلزل أقدام الحكام عملاء الكفار وتداعيات الثورة الشامية جاءت الولايات المتحدة بوزير خارجية جديد وهو جون كيري الذي صرح قائلا «أن الصراع العربي الإسرائيلي لم يحل لأنه لم يكن وزيرا للخارجية» لذا شرع بوضع مسودة إطار للمفاوضات، وأقول مسودة إطار وليس مشروع سلام أو اتفاقية يلتقي من خلالها الطرفان لبحث أفكار ومقترحات تصلح لأن تكون مشروعا أو وضع قدم على بداية الطريق، وكان ما طرحه جون كيري من مقترحات حول اتفاق إطار المفاوضات بين فلسطين وكيان يهود تتضمن رسم الحدود الكاملة بين الدولة الفلسطينية وكيان يهود على حدود عام ١٩٦٧، وأن القدس الشرقية عاصمة الدولة الفلسطينية المستقبلية، وانسحاب يهود من الضفة الغربية والأغوار، وتولي أمريكا توفير أمن الحدود الشرقية لكيان يهود، وغيرها من المقترحات الأخرى، وخاصة فيما يتعلق بمنطقة غور الأردن على الجانب الفلسطيني المحتل التي وردت في كلام كيري الانسحاب من الأغوار ووجود قوات دولية، ومعنى وجود قوات دولية هو قوات أمريكية بحجة حماية أمن يهود ووجود رادار أمريكي يرقب التحركات على الأرض. وكان هذا المقترح من أخطر المقترحات التي وردت في إطار الاتفاق لأن كيان يهود يرفض رفضا قاطعا وجود حدود فلسطينية خارج سيطرته لأن هذه الأغوار معدودة من ضمن الأرض المحتلة.

ولكي ندرك حجم الغضب تجاه تلك المقترحات نقف على بعض التصريحات من جانب كيان يهود؛ حيث قال وزير الحرب في كيان يهود موشي يعلون «أن وزير الخارجية جون كيري، الذي جاء إلى إسرائيل وهو عاقد العزم ويتصرف من منطلق فكرة غير مفهومة مسيطرة عليه ويشعر بأنه المخلص المنتظر». وأضاف: «الشيء الوحيد الذي يمكن أن يخلصنا هو فوز كيري بجائزة نوبل ليتركنا وشأننا». وعندما تحدث موشي يعلون عن المهمة الدبلوماسية المكوكية التي قام بها جون كيري خلال عشر زيارات للمنطقة في الأسابيع الماضية لمحاولة إقناع يهود والفلسطينيين بالموافقة على اقتراح بشأن القضايا الجوهرية للصراع بين كيان يهود وأهل فلسطين، قال: «في الواقع، المفاوضات التي أجريت في الأشهر القليلة الماضية لم تكن بين إسرائيل وفلسطين، وإنما مفاوضات بين إسرائيل وأمريكا فقط». وقال القائد السابق للقوات الجوية لكيان يهود لصحيفة (تايمز) لن أعتمد على قوات أجنبية.

ولا زلنا نذكر المسبات والإهانات التي تلقاها كيري من جانب قادة يهود والهجوم عليه أكثر من مرة بسبب تلك المقترحات. وانضم غلعاد إردان، وزير الاتصالات في حكومة نتنياهو، إلى المعركة أيضا وقال أن كيري «يقوم بتحطيم رقم قياسي في إظهار عدم فهمه لما يحدث في منطقتنا». ورد مفاوض السلام السابق مارتن إنديك بتغريدة له: «ها هم من جديد: يهاجم وزراء من اليمين الإسرائيلي كيري لرغبته في سلام إسرائيلي- فلسطيني للمساعدة في محاربة الدولة الإسلامية».

لذا حاولت أمريكا حسب ما كشفته صحيفة معاريف اليهودية، الخميس الماضي، أن مندوبين أمريكيين من فريق مارتين إنديك الموسع مع ضباط كبار في الاحتياط في محاولة لتجنيدهم لتأييد انسحاب اليهود من الأغوار، والترويج لذلك أمام الرأي العام اليهودي. وقالت الصحيفة إن الأمريكيين حاولوا استخدام اللواء آفي مزراحي، قائد المنطقة الوسطى سابقا. وكانت النية أن يرتبط بفريق اللواء احتياط غادي شماني الذي يقدم المشورة لمجموعات التخطيط التابعة للجنرال جون ألن في كل موضوع الأمن في غور الأردن.

ونتيجة هذا الهجوم العنيف من جانب يهود ورفضهم لمقترحات كيري أمر كيري بإعادة تقييم الخطة الأمنية التي رسمها الجنرال جون ألين لمنطقة الأغوار ضمن مشروع السلام الأمريكي الجديد بعد انتقادات عنيفة من الجانبين الأردني واليهودي.

وبعد هذه الجولة من التصريحات والنقولات وربطاً للأحداث نستطيع أن ندرك عملية بناء الجدار وهو رفض المقترحات الأمريكية والسير بسياسة انفراد يهود بأمنها وعدم السماح بوجود قوات دولية، لذا كان هذا هو الجانب الحقيقي لعملية البناء للجدار وتفريغ للحجة الأمريكية بضمان أمن يهود، ولذا كان هذا الأمر محل توافق أردني يهودي وإن كان صوت الأردن ضعيفا لعدم قدرته على الوقوف في وجه أمريكا واحتج فقط بأن التقنية المراد استخدامها ستجعل الأرض الأردنية مكشوفة وكأن الولايات المتحدة لا يوجد لها قواعد أمريكية فيها.

صحيح أن كيان يهود مسكون بعقلية الغدر مصداقا لقوله تعالى ﴿لَا يُقَاتِلُونَكُمْ جَمِيعًا إِلَّا فِي قُرًى مُحَصَّنَةٍ أَوْ مِنْ وَرَاءِ جُدُرٍ بَأْسُهُمْ بَيْنَهُمْ شَدِيدٌ تَحْسَبُهُمْ جَمِيعًا وَقُلُوبُهُمْ شَتَّى ذَلِكَ بِأَنَّهُمْ قَوْمٌ لَا يَعْقِلُونَ﴾ وصحيح أيضا أن يهود تنطلق من عقدة الأمن ولا تأمن لأحد وتستشعر الخطر الدائم وتعيش في حالة خوف شديد وتحاول أن ترقب أي حركة أو تحرك، وهذه أسباب أيضا لا نقلل من أهميتها في حالة يهود ولكننا نبحث هنا مسألة بناء الجدار مع الأردن.

وكلمة أخيرة نقولها: إن أرض الإسلام ما كانت لتكون محلاً للصراع بين الكفر لولا غياب دولة الإسلام وتسلّط حكام عملاء على رقبة هذه الأمة العظيمة، ولكننا على يقين أن لا حل لأرض الإسلام ومنها فلسطين إلا بحيش دولة الخلافة على منهاج النبوة القادمة قريبا مصداقا لحديث النبي ﷺ عَنْ أَبِي هُرَيْرَةَ: أَنَّ رَسُولَ اللَّهِ ﷺ قَالَ «لَا تَقُومُ السَّاعَةُ حَتَّى يُقَاتِلَ الْمُسْلِمُونَ الْيَهُودَ فَيَقْتُلُهُمْ الْمُسْلِمُونَ حَتَّى يَخْتَبِئَ الْيَهُودِيُّ مِنْ وَرَاءِ الْحَجَرِ وَالشَّجَرِ فَيَقُولُ الْحَجَرُ أَوْ الشَّجَرُ يَا مُسْلِمُ يَا عَبْدَ اللَّهِ هَذَا يَهُودِيٌّ خَلْفِي فَتَعَالَ فَاقْتُلْهُ إِلَّا الْغَرْقَدَ فَإِنَّهُ مِنْ شَجَرِ الْيَهُودِ» رواه مسلم ■